حسب فرمایش مولوی محمد شبلی و مولوی ابو الخیر محمد مکی صاحب

مولوی محمد عبد الحی صاحب

رسالہ اسلم
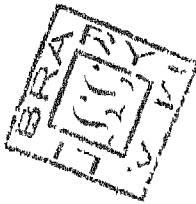
در مطبع صدیقی بنارس واقع محلہ دارانگر مطبوع گردید

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد على من دلنا خير دليل والصلوة على صاحب الحجة البالغة بالمعرف الجميل وصحبه
وناصريه باحسن تمثيل **مقدمة** العلم هو الحاضر عند المدرك انكان اذعان
خبر فتصديق والا فتصور ضروريا كانا ونظريا والاحتمالات وائر النظر ترتيب
والخطار تصيب فالعاصم منطق والشاك متطق وموضوعه المعقولات من
حيث الايصال الى المجهولات وامهات المطالب ما واي وهل ولم وسماها
ذنابات **التصورات** الافادة انما تتم بالدلالة وهي لفظية وغيرها
وهما عقلية وطبعية ووضعية والكل مطروحة والاخيرة مطلوبة فعلى التمام
مطابقة وعلى الجزء تضمن وعلى الخارج اللازم التزام قيل مهجور انه ومها
بدون العكس مشهور فالاول ان دل جزء معناه فمركب والا فمفرد فهو انكان
مرة فاداة والا فبالزمان كلمة وبدونه اسم وان اتحد فمع التشخص جزئي

وبدونه ان تساوت فمتواطٍ والا فمشكك في الاتصاف وان كثر معنىً
وضعاً فمشترك واقع والا فان اشتهر في الثاني فمنقول والا فحقيقة
ومجاز وينحصر في خمسة وعشرين تكثير اللفظ مع اتحاد المعنى مرادفة والحق
وقوع بين المفرد والمركب فهو ان تم فخبر وقضية ان حكى فكلامي هذا كاذب
ليس بخبر وحذر الحكم والا فانشائية والا فناقص تقييدي او مزجي او غيرهما
ان منع صدقه على الكثير فجزئي وقد يطلق على الاخص هو الاعم والا فكلي
ممتنعاً او ممكناً معدوماً او موجوداً واحداً مع امكان الغير او بدونه او
متعدداً متناهٍ او غير متناهٍ فالكليان ان تفارقا كلياً فمتباينان او
تساويا كذا فمتساويان وجزئياً من الجانبين فاعم واخص من وجه او
من جانب فمطلق وفي النقيض كذلك ايضاً والا فان كان عين حقيقة الافراد
فنوع وقد يقال على مندرج تحت جنس والداخل المشترك جنس ويترتبان
فالعالي والسافل والمتوسط وبدونه فصل وهما قريب وبعيد وهي مقوم
ومقسم والخارج المختص خاصة وبدونه عرض عام مفارقاً كان او لازماً
للماهية والوجود بين او غير بين الاول منهم لا يحصل بدون الثالث
ولا يكون للواحد الا الواحد الفارق والشكوك طارق فالمفهوم منطقيا
والمعروض طبعيا والمجموع عقليا والثاني مختلف بوجوه فالحق ان
الوجود واحد **المعرف** ما يحمل تحصيلاً او تفسيراً الثاني لفظي والاول
حقيقي بحسب الحقيقة وبحسب الاسم وهو اجلى ومساوٍ وجوزوا بالاعم فبالذاتي
حد وبدونه رسم فمع الجنس القريب تام والا فناقص والتحديد الحقيقي

عسير جدا والمعرف نقاش اما الدعوى فممنوعة التصديقات القضية
اسمائيتهم بامور ثالثها النسبة الحكمية فالمدرک فی الشک والاذعان واحد
والتفاوت فی الادراک فالدال علیها رابطة ان ذکرت فثلاثیة والا فثنائیة
ان حکم بثبوت شیء او نفیه فحملیة والا فشرطیة والمحکوم علیه موضوع
ومقدم والمحکوم به محمول وتالی والحکم فی الثانی بینهما والموضوع ان کان
جزئیا فمخصوصة وشخصیة وکلیا بلا زیادة فمهملة القدماء وبشرط الواحد طبیعیة
وعلی افراده فمبین الکمیة محصورة ومسورة وما به البیان سور ودونه مهملة
المتاخرین وتلازم الجزئیة والحکم فی المحصورة علی نفس الحقیقة وهی مطلوبة بها
وآخر مغفولة عنها فالاربع الموجبة الکلیة وسورها کل وما فی معناه والجزئیة
وسورها بعض ونحوه والسالبة الکلیة سورها لا شیء ومثله والجزئیة وسورها
لیس کل ونظائره یعبرون عن الموضوع بج والمحمول بب فالامثلة
ستبک المعتبر الکل الافرادی ولا نعنی حقیقة ج والموصوف به بل اعم
بینهما والحمل اتحاد المتغائرین فی نحو بحسب آخر فبعینه اولی وبجوده شائع ولو بواسطة
بالاشتقاق وبغیره فالمواطاة وههنا شک والثبوت فی ظرف الفعلیة فالثابت
الذهنی محقق خارجیة او مقدر حقیقیة علی الاطلاق والسلب لا تستدعی وجود
الموضوع والمحال معدوم وسالبة المحمول مخترعة وتحیر المهرة ثنائیة والجزئیة
والاشکال جزء طرف فمعدولة والا فمحصلة ولکل نسبة کیفیة هو المواد والدال
الجهة والمشتملة موجهة یقابلها المطلقة فبسیطة ان کانت فقط والا فمرکبة والعبرة
للجزء الاول ان وافقت المادة صدقت والا کذبت فان حکم باستحالة الانفکاک

مطلقا فضرورية مطلقة وما دام الوصف فمشروطة عامة وفي وقت معين
فوقتية مطلقة او في غيره فمنتشرة مطلقة وبعدمه مطلقا فدائمة مطلقة
او ما دام الوصف فعرفية عامة ولعدم استثنائها فممكنة عامة وبالطرفين فممكنة
خاصة وبالفعلية فمطلقة عامة وبتقييد العامتان والوقتيتان المطلقتان
باللادوام الذاتي فمشروطة خاصة وعرفية خاصة ووقتية ومنتشرة
والمطلقة العامة واللاضرورة باللادوام الذاتيتين وجودية ولاضرورية
ولا دائمة وهي مطلقة اسكندرية والشرطية ان كان بتنافي النسبتين
واحدهما او سلبه فمنفصلة حقيقية ومانعة الجمع والخلو والا فمنفصلة فبالعلاقة
لزومية وعنادية وبدونه اتفاقية وفي الكل كالاولى الا ان الطبيعة
غير معقولة وسورها متى ومهما وكلما ودائما وليس البتة وقد يكون وقد
لا يكون وان اختلف القضيتان بحيث يقتضي لذاته صدق كل كذب اخرى
فمتناقضان فالوحدة في الثمانية وللشرطية في الجنس والنوع ايضا المخالفة
كما وكيفا وجهة فالنقيض للضرورة الامكان وللدوام الاطلاق وهي اعم
الانتشار فاحفظ **والعكس المستوي** تبديل طرفي القضية مع
الصدق والكيف فالسالبة الكلية تنعكس كنفسها والجزئية لا بالخلف والموجبة
جزئية اما بحسب الجهة فمن السوالب الكلية الدائمتان والعامتان كنفسها
بالخلف ولا عكس للبواقي وفي الممكنتين بين الرئيس والمعلم الثاني خلاف ومن
الجزئية لا الى الخاصتان فانها كنفسها ومن الموجبات فالوجوديتان والوقتيتان
والمطلقة العامة بهذه بالخلف والدائمتان والعامتان حينية مطلقة والخاصتان